

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٣٩٤/٢٠٠٦

وزارة العدل  
القرار

المملكة الأردنية الهاشمية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

## عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بـادي الجـ راح  
وأعضـيـة القضاـءة السـادـة

محمد الخراشة ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلمان ، عبد الرحمن البنا  
التمييز الأول : -

الممیز ضده : الحفاظ العلیام

## التمييز الثاني: -

العامي ز: على الظائف المحامي وكيله

٢٠٠٦/٣/٥ قدم التمييز الأول وبتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦ قدم التمييز الثاني

للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنایات الكبرى رقم ٨٠٠/٤٢٠٠٤ تاريخ

٢٠٠٦/٢/٢٠ والمتضمن وضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات والرسوم لكل واحد منها محسوبة لهما

مدة التوقيف والحكم على المجرمين بالإعدام شنقاً حتى الموت عملاً بأحكام المادة (٧٢)

الأشد العقوبة تتغذى بعويات

وتتألّف أسباب التميّز الأولى بما يلي: -

١- أخطأت المحكمة بالحكم بالإعدام حيث أن فعل المميز وعلى فرض الثبوت لا يشكل العقوبة بحدود المادة ٢/٣٢٨.

٢- القراء غير معلم بالصورة الصحيحة والقانونية .

٣- أخطأت المحكمة بإدانة المميز واستبعدت ما ثبت من جميع الأقوال بأنه كان في حالة سكر شديد ولا يعْلَم فعله.

٤- لم تراع محكمة الجنائيات الكبرى أن المميز في ريعان الشباب ولم تمنحه فرصة لاصلاح نفسه وانه غير متتف ولا يعرف بالقوانين ولم يسبق له قيد لدى الدوائر الأمنية.

٥- محكمة التمييز محكمة الموضوع بالنسبة للقضية .

ولهذه الأسباب يطلب وكيل المميز الأول قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

### وتتألخص أسباب التمييز الثاني بما يلى:-

١- أخطأ المحكمة بالحكم إعداماً للمميز حيث أن فعله على فرض الثبوت لا يشكل العقوبة بحدود المادة ٣٢٨ / ٢ وان فعله بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات.

٢- جاء قرار محكمة الجنائيات الكبرى غير معلم ولا يبين الأسس التي اعتمدت عليها المحكمة في قرار التجريم بشكل واضح وقانوني.

٣- أخطأ محكمة الجنائيات الكبرى بإدانة المميز معتر أبو زقدي حيث ثبت من خلال أقوال المميز عمار وشهود الدفاع أن معتر لم يقم بأي فعل يوجب العقاب.

٤- أخطأ محكمة الجنائيات الكبرى بخروجها عن القاعدة الفقهية والقانونية وقرارات محكمة التمييز العديدة والتي جاء فيها أنه لا يجوز التوسع بالأدلة الجرمية.

٥- ارتكزت المحكمة في إصدارها لقرارها على مجموعة من الأدلة الضعيفة التي تدل من قريب أو بعيد بعلاقة موکلي بالتهم المسندة إليه واستندت في قرارها على شكها.

٦- أخطأ المحكمة بعدم الأخذ بأي من شهود الدفاع مع العلم أن شهادتهم جاءت واضحة وخالية من الغرض والتلاطف.

٧- محكمة التمييز محكمة الموضوع بالنسبة للقضية.

ولهذه الأسباب يطلب وكيل المميز الثاني قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً وتأييد القرار المميز.

### الـ

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى أنسنت

للمتهمين :

- ١

- ٢

الاتهام التالية :

١ - جنائية القتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد ١/٣٢٨ و ٢ و ٧٦ عقوبات للمتهمين.

٢ - جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢٩٦ و ٣٠١ أ عقوبات للمتهمين.

٣ - جنحة السكر المقرر بالشغب خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ عقوبات للمتهمين.

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاء باستناد النيابة وأنه بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٨ اتفق المتهمان على الذهاب إلى منتجع وادي الأردن في منطقة الأغوار وتتناول المشروبات الكحولية وبحدود الساعة السادسة من مساء نفس اليوم التقى وقاما بشراء المشروبات الكحولية وفي طريقهم إلى منتجع المذكور صادفاً المغدور فتادر لذهن المتهم [ ] أن المغدور وقبل حوالي سنة قام برفقة آخرين بسحب سكاكيين عليه وتهديده فكر بقتله والانتقام منه فطلب إليه أن يرافقهما ووافق المغدور على ذلك وتوجهوا جميعاً إلى منطقة المنتجع المذكور وهناك تناولوا المشروبات الكحولية حتى سكروا وكان المتهم [ ] يتعمد زيادة المشروبات للمغدور حتى تضعف مقاومته ويتمكن من قتله بسهولة وبعد مضي حوالي ساعتين وعندما تيقن المتهم [ ] من سكر المغدور أخبر المتهم [ ] بأنه يريد أن يهتك عرض المغدور بقوله ( بدنا انيكه ) ووافق الأخير على ذلك حيث قاموا بتغيير مكان جلوسهم إلى منطقة أبعد عن الشارع من المكان الذي يجلسون به وطلب المتهم [ ] من المغدور خلع بلوزته فرفض المغدور إلا أن المتهم [ ] أقنعه بأنه يريد فقط رؤية الوشم الموجود على ذراعه فسلح المغدور بلوزته وهنا هجم عليه المتهم [ ] بمساعدة المتهم [ ] تمكنا من تربيط يدي المغدور إلى الخلف ببلوزته وقاما بتسحيل بنطلونه وكلسونه إلى أسفل ركبته ووضع كيس بلاستيك في فمه لمنعه من الصراخ وخارج المشتكى عليه [ ] قضيبيه المنتصب وأدخله في مؤخرة المغدور ولاط به حتى استمنى داخل مؤخرته واستبدلا وثاق يديه بحزامه وبدلا من بلوزته ثم قام المتهم [ ] باللواط بالمجني عليه وأثناء قيامه بذلك كان المتهم [ ] يقوم بضربه على وجهه ورأسه بواسطة عصا خشبية وبعد أن أنهى المتهم [ ] فعلته قام بضرب المغدور بزجاجه خمرة على رأسه وكذلك فعل المتهم [ ] فغاب المغدور عن الوعي وأحضر المتهم [ ] حجر كبير وضرب المغدور به على رأسه فتحرك المغدور حركة بسيطة فعاد المتهم [ ] وضربه بنفس الحجر حتى يتأكد من أنه فارق الحياة وقد قام المتهمان بقتل المغدور تأميناً لبقاء فعلهما عن جهة

هناك العرض دون عقاب واسفاء لغل المتهم [الدفين منذ ما يزيد على سنة حتى تحين الفرصة للانفراد بأي من الأشخاص الذين قاموا بسحب سكاكيين عليه ومن ضمنهم المغدور وبتاريخ ٤/٥/٢٠٠٤ قام المتهم [بالاتصال بالشرطة وابلغهم بما فعله وتبيّن أن المغدور قد فارق الحياة نتيجة كسور عظام يمين الجمجمة وقاعدتها ونزيف الدماغ والتزيف الخارجي في فروة الرأس الناتج عن الضرب بأجسام صلبة وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنایات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي توصلت بنتيجة وزن الأدلة وتقدير البينات المقدمة فيها إلى أن واقعة الدعوى كما تحصلتها وقعت فيها يتلخص أنه وبتاريخ ٤/٥/٢٠٠٤ حوالي الساعة السادسة مساءً أتفق المتهمان [REDACTED] على الذهاب إلى منتجع وادي الأردن حيث قاما بشراء المشروبات الكحولية واتجها إلى إحدى المزارع وبالطريق صادفا المغدور [REDACTED] وعلى الفور تبادر إلى ذهن المتهم [REDACTED] إلا أن المغدور قام قبل حوالي سنة مع أشخاص آخرين في منطقة كريمة بسحب أدوات حادة على المتهم [REDACTED] وتهديده حيث طلب المتهم [REDACTED] من المغدور مرافقتهما إلى إحدى المزارع لتناول الخمرة ورافقهما المغدور حيث جلسوا تحت شجرة زيتون بالقرب من منتجع وادي الأردن وتناولوا المشروبات الكحولية وكان يتعتمد المتهم [REDACTED] بزيادة المشروبات الكحولية للمغدور من أجل قتله وحتى تضعف مقاومته حيث طلب المتهم [REDACTED] من المتهم [REDACTED] تغيير الموقع وأخبره أنه يريد أن يهتك عرض المغدور وقال ( بدنا انيكه ) فوافق المتهم [REDACTED] على ذلك.

حيث قاموا بتغيير مكان جلوسهم إلى منطقة أبعد ومنحدرة إلى أسفل الوادي  
وجلسوا تحت شجرة ليمون حيث طلب المتهم [ ] من المغدور خلع بلوزته إلا أنه رفض  
وتحايل عليه المتهم [ ] وطلب منه أن يطلعه على الوشم الموجود على ذراعه الأيمن  
فامتثل المغدور وأثناء خلعه للبلوزة هجم عليه المتهم [ ] وقام بتشليحه للبلوزة وقام  
المتهمان بتثبيت المغدور من يديه وتوثيقها من الخلف وربطها بواسطة البلوزة وقام المتهم  
[ ] بوضع كيس بلاستيكي في فم المغدور حتى لا يتمكن من الصراخ وقام المتهم [ ]  
بخلع بنطلونه حتى لا يتمكن من الصراخ وقام المتهم [ ] بخلع بنطلون المغدور وكلسونه  
إلى الركبة حيث كان المغدور مستلقى على بطنه بعدها قام المتهم [ ] بربط يدي المغدور  
بواسطة الحزام الموجود على بنطلونه بعد أن نزله حيث قام المتهم [ ] بهنال عرض  
المغدور وقام بوضع قضيبه المنتصب داخل شرج المغدور إلا أن استمنى في مؤخرته وقام  
المتهم [ ] بتكميم فم المغدور بواسطة البلوزة بعد أن ربط يديه بواسطة الحزام وقام المتهم  
[ ] بإخراج قضيبه المنتصب ووضعه في مؤخرة المغدور وكان المتهم [ ] بتناك الأثناء  
يقوم بضرب المغدور بواسطة عصاه على رأسه وقام المتهم [ ] باجبار المغدور على

مُصْ قَضِيبِه حِيثُ فَعَلَ الْمَغْدُورُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ لَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ وَبَعْدَ ذَلِكَ قَامَ الْمَتَّهِمُ بِخْلُعِ بَنْطَلُونَ وَكَلْسُونَ الْمَغْدُورِ بِالْكَاملِ وَرَبْطِ قَدْمِيِ الْمَغْدُورِ بِوَاسْطَةِ الْبَنْطَلُونِ بِشَجَرَةِ الْلِّيمُونِ وَقَامَ الْمَتَّهِمُ بِبَصْرِبِ الْمَغْدُورِ بِزَجاْجَةِ الْخَمْرِ عَلَى رَأْسِه وَفَقَدَ الْوَعِيِ حِيثُ قَامَ الْمَتَّهِمُ بِبَصْرِبِ الْمَغْدُورِ بِوَاسْطَةِ زَجاْجَةِ الْخَمْرِ عَلَى أَنْحَاءِ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ جَسْمِه وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ قَتْلِه وَقَامَ الْمَتَّهِمُ بِلْفِ الْحَزَامِ عَلَى رَقْبَةِ الْمَغْدُورِ مِنْ أَجْلِ قَتْلِه إِلَّا أَنَّهُ بَقَى يَتَفَسَّ الْمَغْدُورُ عِنْدَهَا قَامَ الْمَتَّهِمُ بِبَحْلِ حَجَرٍ كَبِيرٍ وَقَدْ وَزْنُهُ ٤٠ كَغْ وَقَامَ بِإِلْقَائِه عَلَى رَأْسِ الْمَغْدُورِ مِنْ أَجْلِ قَتْلِه وَلَيَتَأْكُدَ الْمَتَّهِمُ مِنْ أَنَّ الْمَغْدُورَ قَدْ تَوَفَّى قَامَ بِإِشْعَالِ وَلَاعَةِ (قَدَاحَةٍ) وَوَضَعَهَا عَلَى جَسْمِ الْمَغْدُورِ مِنْ أَجْلِ التَّأْكُدِ مِنْ أَنَّهُ فَارَقَ الْحَيَاةَ إِلَّا أَنَّهُ وَجَدَ يَتَحْرُكَ حِيثُ قَامَ الْمَتَّهِمُ بِبَحْلِ حَجَرٍ كَبِيرٍ وَأَلْقَاهُ عَلَى رَأْسِ الْمَغْدُورِ وَمِنْ ثُمَّ قَامَ بِإِشْعَالِ الْوَلَاعَةِ مَرَّةً أُخْرَى إِلَّا أَنَّهُ شَاهَدَ رَأْسَ الْمَغْدُورِ قَدْ كَسَرَتْ وَأَنَّ جَسْمَ الْمَغْدُورِ لَا يَتَحْرُكَ حِيثُ تَأْكُدَ الْمَتَّهِمَانُ مِنْ أَنَّ الْمَغْدُورَ قَدْ قُتِلَ وَفَارَقَ الْحَيَاةَ وَاقْدَمَ الْمَتَّهِمَانُ عَلَى قُتْلِ الْمَغْدُورِ وَذَلِكَ حَتَّى يَتَمَكَّنَا مِنَ الْإِفْلَاتِ مِنَ الْعَقَابِ جَرَاءَ قِيَامِهِمَا بِهَذَكَ عَرْضِ الْمَغْدُورِ بِصُورَتِهِمَا الْبَشِّعَةِ وَكَذَلِكَ أَنَّ الْمَتَّهِمَ قَدْ أَشْفَى غَلَهُ الدَّفِينَ مِنْذَ مَدَةِ اتِّجَاهِ الْمَغْدُورِ عَلَى ضَوْءِ مَا قَامَ بِهِ الْمَغْدُورِ وَأَشْخَاصٍ آخَرِينَ قَبْلَ سَنَةِ اتِّجَاهِ الْمَتَّهِمِ كَمَا جَاءَ أَعْلَاهُ وَأَقْدَمَ الْمَتَّهِمَانُ عَلَى فَعْلَتِهِمَا بِكُلِّ قَسْوَةٍ وَشَرَاسَةٍ دُونَ أَيِّ وَازْعَ ضَمِيرٍ أَوْ شَفَقَةٍ اتِّجَاهِ الْمَغْدُورِ الَّذِينَ نَكَلُوا بِهِ قَبْلَ قُتْلِهِ وَبَعْدُهَا غَادَرَ الْمَتَّهِمَانُ الْمَكَانَ حِيثُ قَامُوا بِغَسْلِ أَيْدِيهِمَا وَقَامُوا بِشَرَاءِ مَشْرُوبَاتٍ كَحُولِيَّةٍ وَتَوَجَّهُ إِلَى مَدْرَسَةِ دِيرِ عَلَى لِذِكْرِهِ حِيثُ قَامَا بِإِخْرَاجِ هُوَيَّةِ الْمَغْدُورِ الَّذِي كَانَ الْمَتَّهِمُ قَدْ أَخْذَهَا مِنْ قَبْلِ قُتْلِهِ وَقَامَا بِحرْقِ الْهُوَيَّةِ حَتَّى لَا يَتَمَّ التَّعْرِفُ عَلَى جَثَّةِ الْمَغْدُورِ وَلِإِخْفَاءِ مَعَالِمِ الْجَرِيمَةِ وَغَادَرَ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْدَهَا إِلَى مَنْزَلِهِ وَصَبَّاجِ يَوْمٍ ٢٠٠٤/٥/٣٠ قَامَ الْمَتَّهِمُ بِالذهابِ إِلَى مَكَانِ الْجَثَّةِ حِيثُ وَجَدَهَا مَلْقاَةً تَحْتَ شَجَرَةِ الْلِّيمُونِ حِيثُ قَامَ بَعْدَهَا بِإِبْلَاغِ الشَّرْطَةِ عَنِ الْجَثَّةِ وَاعْتَرَفَ هُوَ وَالْمَتَّهِمُ بِمَا قَامَا بِهِ مِنْ أَفْعَالٍ وَتَمَّ الْكَشْفُ عَلَى الْجَثَّةِ وَتَبَيَّنَ وَجُودُ بِتَجْوِيفِ الْفَمِ كَيْسِ نَايْلُونِ مُثْتَيٌ عَلَى بَعْضِهِ عَدَةَ ثَيَّاتٍ مَعَ وَجُودِ جَرْحٍ رَضِيٍّ تَهْتَكِيٌّ فِي وَسْطِ خَلْفِيَّةِ فَرْوَةِ الرَّأْسِ بِطُولِ ٢٥ سَمٍ وَجَرْحٍ رَضِيٍّ تَهْتَكِيَّةٌ صَغِيرَةٌ أُخْرَى فِي خَلْفِيَّةِ فَرْوَةِ الرَّأْسِ يَقَابِلُهَا فِي الْجَهَةِ الدَّاخِلِيَّةِ فِي فَرْوَةِ الرَّأْسِ اَنْسَكَابَاتٌ دَمَوِيَّةٌ وَاسِعَةٌ وَكَسْرٌ مَنْسَطَغٌ فِي الْعَظْمَةِ الْجَدَارِيَّةِ فِي الْجَمْجِمَةِ بِقَطْرِ حَوَالِيٍّ ٧ سَمٍ يَمْتَدُ مِنْهَا كَسْرٌ فِي قَاعِدَةِ الْجَمْجِمَةِ وَنَزْفٌ دَمَوِيٌّ تَحْتَ الْأَمِ الْجَافِيَّةِ وَدَخْلٌ مَادِيٌّ لِلْدَمَاغِ فِي النَّصْفِ الْأَيْمَنِ لِكَرَةِ الدَمَاغِ وَكَانَ ذَلِكَ نَاتِجٌ عَنِ الضَّرْبِ وَالْأَرْتَطَامِ بِأَجْسَامٍ صَلِبَةٍ رَاضِهٌ عَلَى النَّصْفِ الْأَيْمَنِ لِلرَّأْسِ وَسَبَبَ الْوَفَاءَ بِالصَّدَمَةِ الْعَصِيبِيَّةِ الشَّدِيدَةِ نَتْيَةً كَسُورٌ عَظَامِ يَمِينِ الْجَمْجِمَةِ وَقَاعِدَتْهَا وَنَزَفَ فِي الدَمَاغِ وَمَا رَافِقَهُ مِنْ جَرْحٍ الرَّأْسِ مِنْ نَزِيفٍ خَارِجيٍّ حَادٌ ... وَجَرَتِ الْمَلاَحةُ.

وعلى ضوء ما توصلت إليها المحكمة من وقائع قررت بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٠ ما

يليه:-

١- عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهمين / [ ]

[ ] و [ ] بجنحة السكر المفرون بالشغب

طبقاً للمادة [٣٩٠] عقوبات وعملاً بذات المادة حبس كل واحد منها مدة

أسبوع واحد والرسوم.

٢- عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهمين / [ ]

[ ] و [ ] بجناية هتك العرض طبقاً لأحكام

المادتين [٢٩٦ و ١/٣٠١] عقوبات.

٣- عملاً بأحكام المادة [٢٣٤] من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة

للمتهمين / [ ] و [ ] عن جناية

القتل بالاشتراك خلافاً للمادتين [١/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات إلى جناية القتل

بالاشتراك طبقاً لأحكام المادتين [٢/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات.

٤- عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهمين / [ ]

[ ] و [ ] بجناية القتل بالاشتراك طبقاً

لأحكام المادتين [٢/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات وبوصفها المعدل .

## العقوبة

عطافاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي: -

١- عملاً بأحكام المادة [١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/١/٣٠١] عقوبات وضع

المجرمين / [ ] و [ ] بالأشغال

الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات والرسوم لكل واحد منها محسوبة لهما مدة

التوقيف.

٢- عملاً بأحكام المادة [٢/٣٢٨ و ٧٦] عقوبات الحكم على المجرمين/ [ ]

[ ] و [ ] بالإعدام شنقاً حتى الموت.

٣- عملاً بأحكام المادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقهما وهي الحكم على

المجرمين / [ ] و [ ] بالإعدام

شنقاً حتى الموت.

**طعن المحكوم عليه** [جديد العلاقة في الحكم الصادر بحقه لدى محكمة التمييز للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدم من وكيله بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥] ،

كما طعن المحكوم عليه [في الحكم أمام المحكمة ذاتها للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدم من وكيله بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦] .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى ملف القضية لمحكمة التمييز بكتابه رقم ٢٠٠٦/١٠٠ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ كون القرار ممِيزاً بحكم القانون مبدياً أن الحكم المذكور جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبيباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته رقم ٣٠٥/٢٠٠٦/٤ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ مبدياً فيها أن التمييزين مقدمان ضمن المدة القانونية فهما مقبولان شكلاً ، ومن حيث الموضوع فإن أسباب التمييزين لا ترد على الحكم الممِيز الصادر بحقهما وطلب رد التمييزين وتأييد القرار الممِيز.

**وبالنسبة للتمييز المقدم من الممِيز** [وعن السبب الأول منه وفيه ينبع الممِيز على محكمة الجنائيات الكبرى خطأها بالحكم بالإعدام حيث أن فعل الممِيز وعلى فرض الثبوت لا يشكل جنائية القتل بحدود المادة ٢/٣٢٨ عقوبات وان فعله بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات.]

ورداً على ذلك نجد أن محكمة الجنائيات الكبرى بصفتها محكمة موضوع وبما لها من حق تقدير وزن البيانات عملاً بالمادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية توصلت إلى أن المتهمين [ ] و [ ] قاما بهتك عرض المغدور بعد أن قاما بالهجوم عليه وإلقاءه أرضاً وتنبيته وتوثيق يديه من الخلف وبطشه أرضاً على ظهره ثم قيام المتهم [ ] بإinzal البنطلون إلى ركبة المغدور ثم قيام المتهم [ ] بهتك عرضه واستمنى على المغدور ثم قيام المتهم [ ] بنزع ملابس المغدور بنطلونه وكلسونه ونام فوقه ووضع قضيبه على مؤخرة المغدور تم إجبار المغدور على مص قضيبه ، فإن هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ١/٣٠١ وأ/١ عقوبات.

وبعد ذلك وللحيلولة بينهما وبين العقاب على جنائية هتك العرض قام المتهما بقتل المغدور وازهاق روحه بعد ان قاما بتعذيب المغدور والتوكيل به بصورة وحشية مما يدل دلالة واضحة على ميلهما الإجرامية الدفينه والكافئه بداخلهما وقيامهما بقتل المغدور بالحجارة الكبيرة وإلقائها على رأس المغدور وقيام المتهما [ ] بضرب المغدور بعصا على رأسه وقيامهما كذلك بضرب المغدور بزجاجات الخمرة على رأسه ثم إلقاء الحجارة الكبيرة لمرتين متاليتين على رأس المغدور حيث ذكر [ ] أن وزن الحجر (٤٠) كغم وهو أداة قاتلة حسب طبيعة استخدمها من قبل المتهما [ ] وبهذا الشكل . كما أن قيامهما بضرب رأس المغدور بزجاجات الخمر وهي أدوات تصبح قاتلة عند ضرب راس المغدور كونها من الزجاج وكذلك ضرب رأس المغدور بعصا على رأسه وهي تصبح أداة قاتلة عندما يتم استخدامها بضرب راس المغدور وهو ملقى على الأرض لا يستطيع الدفاع عن نفسه فإن كل الأدوات التي استخدمها المتهما قاتلة كونهما قاما بضرب المغدور على منطقة قاتلة من جسمه وهو الرأس وبين التشريح مدى القسوة في استخدام تلك الأدوات التي أدت إلى وفاة المغدور.

وانتهت إلى أن الأفعال التي قام بها المتهما [ ] وبإقدامهما على هتك عرض المغدور بالتعاقب ومن ثم قتله للإفلات من العقاب على جنائية هتك العرض تشكل سائر أركان وعناصر جنائية القتل القصد بالاشتراك بحدود المادتين ٢/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات وجرائمها بهذه الجنائية، ومحكمتها بصفتها محكمة موضوع عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنائيات الكبرى تؤيد محكمة الجنائيات الكبرى فيما توصلت إليه.

إلا أنها نجد أن محكمة الجنائيات الكبرى وبعد أن توصلت إلى أن المتهما قد ارتكبا جنائية هتك بسائر أركانها وعناصرها ثم اقدما بعد ذلك على قتل المغدور قصداً للإفلات من العقاب على جنائية هتك العرض جرمتا المتهماين بجنائية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين (٢٩٦ و ١/٣٠١) عقوبات وقررت وضعهما بالأشغال الشاقة مدة ست سنوات والرسوم لكل واحد منهما مع انه كان عليها تشديد عقوبة القتل تطبيقاً لنص المادة ٢/٣٢٨ عقوبات وتعتبر جنائية هتك العرض عندئذ مجرد عنصر مشدد للقتل وتتفق بذلك استقلالها وإن عليها أن لا تفرض من أجلها عقوبة خاصة وإنما تفرض العقوبة المشددة وحدها من أجل القتل والجنائية المرتبطة بها.

وحيث أن خطأ محكمة الجنائيات بفرض عقوبة مستقلة لجنائية هتك العرض التي تعتبر عنصراً مشدداً للقتل لا يؤثر على النتيجة التي انتهت إليها المحكمة بفرض عقوبة

مشددة واحدة من أجل الجريمتين بما جنائية القتل وجنائية هتك العرض المرتبطة فيها وعليه فإن هذا السبب مستوجب للرد.

**وعن السبب الثالث** وحاصلة أن محكمة الجنائيات أخطأ بإدانة المميز واستبعدت ما ثبت من جميع الأقوال بأنه في حالة سكر شديد وتجاهلت بأنه هو الذي أخبر الشرطة عن الجثة.

أن المقرر أن لا عقاب على من يكون فاقداً الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل لغيبوبة ناشئة عن الكحول أو عقاقير مخدرة أياً كان نوعها من دون رضاه أو على غير علم منه لها مادة (٩٣) من قانون العقوبات.

وحيث أن المميز تناول المشروبات الكحولية وقت ارتكاب الفعل بإراداته وعلمه بها ، ولذا فإنه لا يعفي من العقاب.

ولذلك فإن هذا السبب مستوجب للرد.

**وعن السبب الثاني** ومفاده أن القرار المميز غير معلم بالصورة الصحيحة.

أن الطعن على هذا الوجه غير وارد لأن ما ورد به هو كلام عام لا يستند إلى طعن محدد مما يتطلب الالتفات عنه ورده ومع ذلك فإن القرار المميز قد اشتمل على ملخص الواقع الواردة في قرار الاتهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعى العام ودفاع المتهم وعلى الأدلة والأسباب الموجبة للتجريم واشتمل الحكم على المادة القانونية المنطبقة على الفعل وعلى تحديد العقوبة ، ولذا فإن هذا السبب مستوجب للرد.

**وعن السبب الرابع** وفيه ينبع المميز على محكمة الجنائيات الكبرى عدم مراعاتها أن المميز في ريعان الشباب ولم تمنه فرصه لإصلاح نفسه وأنه غير متوف ولا يعرف القوانين ولم يسبق أن له قيد لدى الدوائر الأمنية.

أن المميز يقصد من هذا السبب منحه أسباب مخففة تقديرية.

ورداً على ذلك نجد أن استعمال الأسباب المخففة التقديرية يعود تقديره لمحكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه فهي تأخذ بها إذا وجدت مبرراً لذلك وإذا لم تأخذ بها فهذا يعني أنها قدرت أن المتهم لا يستحق أخذها بها.

وحيث أن محكمة الجنائيات الكبرى لم تمنح المميز الأسباب المخففة التقديرية فهذا يعني أنها قدرت أن المتهم لا يستحق أخذها بها.

وحيث أن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع عملاً بالمادة ١٣ ج من قانون محكمة الجنائيات الكبرى تؤيد محكمة الجنائيات الكبرى بعدم منح المميز الأسباب المخففة التقديرية ولا ترى أن هناك ما يستدعي منحه هذه الأسباب ولذا فإن هذا السبب مستوجب للرد.

**وبالنسبة للسبب الخامس** فإن ما ورد فيه لا يشكل سبباً من أسباب النقض المنصوص عليها حسراً في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ولذا فإن هذا السبب مستوجب للرد.

### وبالنسبة للتمييز المقدم من المميز :

وعن الأسباب الأول والثاني فإن ما جاء بردنا على السببين الأول والثاني من أسباب التمييز الأول فيه الرد الكافي على ما ورد بهذين السببين فنحيل إليهما تحاشياً للتكرار ولذا فإن هذين السببين مستوجبان للرد.

وعن باقي أسباب التمييز يتبيّن أنها انصبت على خطأ المحكمة من استنتاجاتها خلافاً لمؤدي أقوال المتهم [ ] وشهادات شهود الدفاع.

إن الطعن على هذا الوجه غير وارد ذلك أن الواقع التي توصلت إليها محكمة الجنائيات الكبرى استخلصتها المحكمة من مجموع الأدلة الواردة في الدعوى من أقوال المتهمين المميزين [ ] و[ ] وشهادة الطبيب الشرعي [ ] والتقرير الطبي الذي شهد عليه منظمه الدكتور [ ] وشهادة النقيب [ ] وشهادة الشاهد [ ] وتقرير كشف الدلالة وتقرير الكشف على الجثة وملف التحقيق بكامل محتوياته.

وحيث أن البينة في القضايا الجزائية تقام بجميع طرق الإثبات والقاضي يحكم حسب قناعته الشخصية عملاً بالمادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث أن المتفق عليه فقاً وقضاءً أن المحكمة والقاضي وهو في سبيل تكوين قناعته يستطيع أن يأخذ بأقوال بعض الشهود الذين يطمئن إليهم ويستبعد الشهادات التي لا

يطمئن إليها كما أنه يجوز له أن يأخذ بجزء من هذه الشهادات وينبذباقي ولو أدى ذلك إلى تجزئة أقوال بعض الشهود.

وحيث أن البيانات المقدمة في الدعوى هي بيانات قانونية وتؤدي إلى الواقع التي استخلصتها المحكمة وبدورنا فإننا نؤيدها في ذلك.

ولذلك فإن هذه الأسباب مستوجبة للرد.

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فقد جاء الحكم مستجمحاً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبيباً وعقوبة، وأنه صادر عن محكمة مختصة لها ولایة النظر بمثل هذا النوع من الجرائم فإنه لا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والوارد ذكرها بالمادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وعليه واستناداً لكل ما تقدم نقرر رد التمييزين وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٣ م

عضو (الهامرو) و عضو ( ) و القاضي المترئس

عضو ( ) و عضو ( )

رئيس مجلس ( ) وان

دق —————— ق

س.أ.